النفقات العامة ضمن محددات النمو الإقتصادي
دراسة تحليلية للجزائر من 1990 الى 2017

Public expenditures within the determinants of economic growth Analytical study of Algeria from 1990 to 2017

بن سماعين حياة
مخبر العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير
جامعة محمد خيضر بسكرة.الجزائر
hayatte.15@gmail.com

فتاح دنيا[1]
مخبر العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير
جامعة محمد خيضر بسكرة.الجزائر
douniafettah1991@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/12/04 ؛ تاريخ القبول : 2020/01/18

مستخلص:

نهدف من خلال دراستنا هذه الى ابراز الدور الذي تلعبه النفقات العامة كأداة من أدوات السياسة المالية في تحقيق جملة من الأهداف التي تسعى اليها غالبية الدول، وذلك من خلال توجيهها نحو الإستثمار في العنصر البشري الذي يعتبر ركيزة العمليات التنموية بالإضافة الى دعم مختلف القطاعات التي تساعد على زيادة وتيرة النمو.

و الجزائر كأي دولة تحاول الوصول الى أعلى معدلات نمو اقتصادي عن طريق اجراءات وسياسات توجه بها نفقاتها نحو ما يتطلبه الوضع السائد، والعمل على دعم كل مايحقق ذلك كالإنفاق على التعليم والصحة، والإنفاق على عمليات البحث والتطوير، بالإضافة الى الإنفاق العسكري الذي يعتبر من أهم القطاعات التي تضمن الإستقرار والأمان.

الكلمات المفتاحية: النمو الإقتصادي، السياسة المالية، النفقات العامة، نماذج النمو

تصنيف JEL: H5،E62،O4

Abstract:

We aim through this study to highlight the role that public expenditures play as a tool of financial policy in achieving a set of goals that the majority of countries seek, by directing them towards investment in the human element that is the pillar of development processes in addition to supporting various sectors that help to Increased growth

Algeria, like any other country is trying to reach the highest economic growth rates through measures and policies that direct its expenditures

[1] المؤلف المرسل

towards what is required by the prevailing situation, and work to support all that achieves such as spending on education and health, spending on research and development, in addition to military spending, which is one of the most important sectors which ensures stability and security.
Keywords: economic growth, fiscal policy, public expenditure, growth models

Jel Classification Codes : O4 ,E62,H5

مقدمة:

يعتبر النمو الإقتصادي من بين الأهداف الأساسية التي تسعى الى تحقيقها معظم الدول، وأيّا كان نظامها الإقتصادي،الأمر الذي دفع الباحثون والمفكرين الإقتصاديين على اختلاف معتقداتهم وأفكارهم الى دراسة هذا الموضوع.

لقد ساعد النمو في حجم الإنفاق العام ولاسيما في الدول النامية على زيادة الإهتمام بدراسة العلاقة بين حجم النشاط الحكومي ومستوى النمو الإقتصادي، حيث فرضت مجموعة من الإعتبارات العملية ضرورة دراسة تلك العلاقة، منها التوسع في تطبيق سياسات الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي

حيث تقترح النظريات الإقتصادية أنّ أثر النفقات العامة على النمو الإقتصادي طويل الأجل يتوقف على طبيعة ذلك الإنفاق أو القطاع الموجه اليه، فالإنفاق العام على الصحة والتعليم مثلا قد يكون له آثار تختلف على الإنفاق العسكري أو الإنفاق العام على البنية التحتية.

وتعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي يأخذ فيها تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية مأخذ معقد وينعكس ذلك في سياستها انفاقا واقتطاعا، ويعتمد اقتصادها بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات الذي يلعب دورا محوريا وأساسيا، فانهيار أسعاره وتدهورها هي أزمة حقيقية تؤدي الى شلل الإقتصاد وابعاده كل البعد عن مستوى النمو الإقتصادي المطلوب، الأمر الذي دفع الى ضرورة تدخل الدولة واعادة النظر في سياستها المطبقة وتوجيهها نحو متطلبات الوضع السائد ومحاولة ايجاد حلول تسعى بها الى انعاش الإقتصاد وتحقيق النمو الإقتصادي وذلك من خلال ادخال اصلاحات هيكلية متعددة خاصة بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10.

وعلى هذا الأساس يمكن صياغة اشكالية الدراسة كمايلي:

كيف تساهم النفقات العامة في تحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية قمنا بالتطرق إلى العناصر التالية:

1-نماذج النمو الإقتصادي

2-النفقات العامة كمحدد للنمو الإقتصادي حالة الجزائر

2-1-تطور المؤشرات الإقتصادية الكلية والنمو في الجزائر

2-2-دور النفقات العامة في تحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر

الدراسات السابقة:

- دراسة :

Rati Ram, Government Size and Economic Growth: A New Framework and Some Evidence from Cross-Section and Time-Series Data, The American Economic Review, Vol. 76, N₀ 1, USA, Mar, 1986

وقد اهتمت الدراسة باختبار العلاقة بين حجم الحكومة والنمو الاقتصادي باستخدام البيانات المقطعية لـ115 دولة وسلاسل زمنية وأكد تحليله على أن الزيادة الحدية للإنفاق العمومي بالنسبة للنمو الاقتصادي موجبة وأن للإنفاق العمومي آثار إيجابية على النمو الاقتصادي في جميع الحالات التي تعرضت لها الدراسة ، بالإضافة إلى الانسجام الكبير بين التقديرات التي تم الحصول عليها من بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية،وتعتبر الدراسة التي قام بها Ram واحدة من أقدم وأهم الدراسات في هذا الموضوع

- دراسة

Todd Knoop ,Growth**, Welfare, And The Size Of Government**, Economic Economic Association Internationa Vol. 37, N° 1, January 1999 Inquiry Western

من أجل معرفة أثر تغير حجم الحكومة على النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية استخدم الباحث نموذجا للنمو الداخلي أين يزداد النمو الاقتصادي عن طريق كل من تراكم رأس المال البشري والمادي، كما تؤثر المشتريات العمومية في هذا النموذج مباشرة مع المنفعة والإنتاجية الكلية،وقد بينت نتائج المتوصل إليها أن تقليص حجم الحكومة لا يحسن بالضرورة النمو الاقتصادي أو الرعاية الاجتماعية، وبالتالي فقد تناقضت النتائج المتوصل إليها مع المبادئ النيوكلاسيكية حيث وجد أن كلا من حجم ونوعية الحكومة ترتبط مع النمو الاقتصادي حيث أن تقليص حجم الحكومة لا يحسن بالضرورة النمو الاقتصادي أو يرفع في مستوى الرفاه الاجتماعي.

- دراسة زين العابدين بري بعنوان العلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية 1970-1998، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، مجلد ،15عدد ،2001

قام الباحث بمحاولة تقدير إنتاجية الإنفاق العمومي وتقدير مدى تأثير الإنفاق العمومي على الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك تحديد الحجم الأمثل في المملكة العربية السعودية،وقد

استخلص من نماذج النمو الداخلي نموذجين يوضحان طبيعة هذه العلاقة في كل من الأجل الطويل والقصير، وأظهرت النتائج المتحصل عليها أن هناك علاقة ارتباط طويلة الأجل بين الناتج المحلي الاجمالي وكذلك مقدار العمل المشارك في الانتاج، كما أكد اختبار جوهانسن وجود ارتباط قوي وصحيح بين العوامل الداخلة في الدراسة،أما نموذج الأجل القصير فقد أظهر أن الإنفاق العمومي في المملكة المتحدة منتج، كما أن الحجم الأمثل للانفاق العمومي وجد أنه يتماشى تقريبا مع المعدل العالمي

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى ابراز الدور الذي تلعبه النفقات العامة في تحقيق النمو الإقتصادي اذا ما وجهت بطريقة سليمة نحو القطاعات الفعالة في البلد.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة من أهمية النفقات العامة كأداة من أدوات السياسة المالية التي تعمل على دعم عدة مجالات مختلفة في الإقتصاد واشباع الحاجات المتنوعة.

منهجية الدراسة: اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي لوصف النفقات العامة والنمو الإقتصادي، والمنهج التحليلي لتحليل الإحصائيات المتعلقة بموضوع دراستنا.

1-نماذج النمو الإقتصادي

حضي النمو الإقتصادي بإهتمام واسع في الفكر الإقتصادي، حيث تمّ تناوله من طرف العديد من المفكرين الإقتصاديين خلال فترات زمنية متتالية وكل فترة تختلف عن الأخرى، وهذا ماجعل النظرة الى النمو الإقتصادي تختلف عبر مراحل تطوير الفكر الاقتصادي، حيث تم وضع عدة نماذج لتفسيره

1-1- نموذج النمو الخارجي Solow-Swan

قدم الإقتصادي **Robert Solow** نموذجا للنمو الإقتصادي طويل الأجل في مقاله **A Contribution To Thr Theory Of Economic Growth** سنة 1956م ،ومن بين الإفتراضات التي بنيّ عليها النموذج مايلي :

- ✓ الإقتصاد يتكون من قطاع واحد ويقوم بإنتاج منتج مركب واحد.
- ✓ الإقتصاد مغلق وتسود فيه المنافسة الكاملة في جميع أسواقه.
- ✓ أنّ هناك تشغيل كامل للعمالة ومخزون رأس المال.
- ✓ سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة وقانون تناقص المعدل الحدي للإحلال (مصطفى،1998، الصفحات:189-190)

- ✓ دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى وبالتالي يكون هناك ثبات في عوائد عناصر الإنتاج.
- ✓ هناك مرونة في الأسعار والأجور وأنّ مدفوعات كل من العمل ورأس المال تقدر بناءا على الإنتاجية الحدية لهما.
- ✓ امكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج وخاصة العمل ورأس المال فعن طريقة نسبة (رأس المال / العمل) وبتغيير المعاملات الفنية للإنتاج يمكن فقط تعديل النمو نحو التوازن (ضيف، 2014-2015 ، ص29).
- ✓ يفترض في البداية انعدام العامل التكنلوجي وان وجد فهو متغير خارجي يحدد خارج النموذج.
- ✓ نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة، أي عندما ينمو عدد السكان بالمعدل n فإنّ عرض العمل L هو الآخر ينمو بنفس المعدل n ويكون الطلب على العمل مساويا دوما للعرض (سابق، 2015-2016، ص 88).
- ✓ الإدخار الصافي S والإستثمار الصافي I يمثلان جزءا ثابتا من الإنتاج الصافي Y أي أنّ الإدخار متغير سلوكي يستخدم في السياسة الإقتصادية بوصفه متغير خارجي (زقير، 2014-2015، ص31).

و بإهمال التقدم التكنلوجي فإنّ دالة الإنتاج تأخذ الشكل الموالي(Baro; Xaveier, 1999,p16):

$$Y = F(K, L)$$

يفترض **Solow** وجود اقتصاد يضم سلعة واحدة فقط تمثل في نفس الوقت سلعة رأسمالية وسلعة استهلاكية وعاملين للإنتاج هما رأس المال K والعمل L مع امكانية الإحلال فيما بينهما (Schubert ,2000,p389)

بما أنّ دخل الفرد لا ينمو ويبقى ثابتا في الحالة التوازنية لذا يتم ادخال مفهوم التقدم التكنلوجي A في نموذج **Solow** من طرف الإقتصادي **Uzawa** عام 1961م وذلك بغية زيادة النمو في متوسط الدخل الفردي في المدى الطويل ويعتبر التقدم التكنلوجي في نموذج **Solow** متغير خارجي

وعادة مايتم الأخذ بالتقدم التكنلوجي الذي يدعم انتاجية العمل لدراسة النمو في الأجل الطويل، وعليه تأخذ دالة الإنتاج الشكل الموالي:

$$Y = F(K, AL) = K^{\alpha}(AL)^{1-\alpha}$$

ويعد التقدم التكنلوجي في نموذج **Solow** كمتغير خارجي يوافق زيادة A بمعدل ثابت حيث (قانة، 2012، ص 110):

$$G(A) = g \Longrightarrow \frac{\dot{A}}{A} = g$$

1-2-نماذج النمو الداخلي

تسمى كذلك بالنظرية الحديثة للنمو وقد ظهرت هذه الأخيرة في منتصف الثمانينات وهي تبحث في تفسير النمو الإقتصادي عن طريق التراكم دون اعتبار العوامل الخارجية، ويعود سبب ظهور هذه النظريات الى النمو المستمر الذي عرفته ولا تزال تعرفه معظم الدول ذات عدد السكان الثابت تقريبا، بالإضافة الى الإختلاف الكبير في معدلات النمو مابين البلدان (قدور، 2012، ص94).

1-2-1- نموذج Paul Romer

لقد اعتمد نموذج Paul Romer تراكم رأسالمال المادي سنة 1986 في تحليله على دالة الإنتاج **Cobb Douglas** حيث افترض في النموذج وجود n مؤسسة كل على حدى ولكل مؤسسة دالة انتاجها كما يلي (ضيف، 2014-2015، الصفحات: 45-46):

$$Y_{it} = (K_{it})^{1-\beta}(A_t L_{it})^{\beta}$$

حيث أنّ:

Y_{it}: انتاج المؤسسة i في الفترة t

K_{it}: رأس المال المستعمل من طرف المؤسسة i خلال الفترة t

L_{it}: كمية العمل المستعملة من طرف المؤسسة i في الفترة t

A_t: يمثل المعرفة لكل المؤسسات والمرتبط بالراس المال الإجمالي $\sum K_i$ وبالتالي يمكن كتابة A_t كما يلي:

$$A_t = A^{\frac{1}{\beta}}\left(\sum_{i=1}^{i=n} K_{it}\right)^{\alpha}$$

حيث A ثابتة، وعليه من المعادلتين السابقتين يمكن كتابة دالة الإنتاج للمؤسسة i كما يلي:

$$Y_{it} = (K_{it})^{1-\beta}\left[A^{\frac{1}{\beta}}\left(\sum_{i=1}^{i=n} K_{it}\right)^{\alpha} L_{it}\right]^{\beta}$$

في حالة وجود تطابق بين جميع المؤسسات في عامل رأس المال وعامل العمل (تساوي قيمة رأس المال في جميع المؤسسات ونفس الشيء بالنسبة للعمل) فإنّ الإنتاج الإجمالي للإقتصاد الكلي يكتب كما يلي:

$$\sum_{i=1}^{i=n} Y_{it} = \left(\sum_{i=1}^{i=n} K_{it}\right)^{1-\beta} \cdot \left[A^{\frac{1}{\beta}}\left(\sum_{i=1}^{i=n} K_{it}\right)^{\alpha} \sum_{i=1}^{i=n} L_{it}\right]^{\beta}$$
$$= \left(\sum_{i=1}^{i=n} K_{it}\right)^{1-\beta} A\left(\sum_{i=1}^{i=n} K_{it}\right)^{\alpha\beta}\left(\sum_{i=1}^{i=n} L_{it}\right)^{\beta}$$

اذن :

$$\sum_{i=1}^{i=n} Y_{it} = A\left(\sum_{i=1}^{i=n} K_{it}\right)^{1-\beta+\alpha\beta}\left(\sum_{i=1}^{i=n} L_{it}\right)^{\beta}$$

نعلم أنّ الإنتاج الكلي:

$$Y_t = \sum_{i=1}^{i=n} Y_{it}$$

وأنّ رأس المال الكلي:

$$K_t = \sum_{i=1}^{i=n} K_{it}$$

وأنّ العمل الكلي:

$$L_t = \sum_{i=1}^{i=n} L_{it}$$

ومنه يمكن كتابة نموذج **Paul Romer** الكلي كما يلي:

$$Y_t = A(K_t)^{1-\beta+\alpha\beta}(L_t)^{\beta}$$

أما نموذج Paul Romer تراكم رأس المال التكنلوجي 1990 الذي يعبر عنه بالدالة التالية والتي هي امتداد لدالة انتاج **Cobb-Douglas** كمايلي(Tlili Hamdi, Abdelkafi, 2009,p169) :

$$Y(H_Y, L, X) = H_Y^{\alpha} L^{\beta} \int_0^A X(i)^{1-\alpha-\beta}$$

وبالنسبة لهذا النموذج فهو يتلخص في آثار الجانب التكنلوجي بما في ذلك آثار المنافسة الغيركاملة في سوق السلع المعمرة، وتتجسد هنا تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال البشري وهي الدخل من الأجور التي يمكن الحصول عليها على الفور في قطاع التصنيع، وبالرجوع الى استثمار رأس المال البشري في قطاع البحوث فهو يولد تيار من صافي ايرادات التصاميم في المستقبل.

1-2-2- نموذج Lucas 1988م

ركز **Robert Lucas** على المكانة الخاصة لرأس المال البشري كمحرك للنمو الإقتصادي وبنى عليه نموذجه، وحرص مثل **Romer** على اثبات عدم كفاية النماذج النيوكلاسيكية في النمو من خلال تركيزه بصفة خاصة على ابراز مواطن الضعف في نموذج **Solow** (قانة، 2012، ص 140)، إنّ الفكرة التي طرحها lucas هي أنّ الإختلاف في معدل النمو بين الدول يرجع الى الإختلاف في مستوى تراكم رأس المال البشري بين هذه الدول، وإنّ المصدر الرئيسي للنمو الإقتصادي يتمثل في ديناميكية تراكم هذا المخزون من رأس المال الناتج من تجميع الفرد البشري للمعارف، ويضيف lucas في تحليله لهذا العامل أنّ فعاليته تكون مرتبطة بمستوى الإقتصاد، فإن كان الفرد يمتلك مخزون رأسمال جيد فهذا يعني أنّ مستوى اقتصاد ذلك المجتمع الذي يعيش فيه متطورا (ضيف، 2014-2015، ص54).

وتكتب دالة الإنتاج**Cobb-Douglas** كما يلي(Tlili Hamdi, Abdelkafi, 2009 ,p165) :

$$Y = AK^{\beta}.(UH)^{1-\beta}H_{\alpha}^{Y}$$

حيث:

K: هو مخزون رأس المال المادي

U_t: الوقت المخصص للإنتاج

H_t: المستوى المتوسط لكفاءات العمال المشاركين في الإنتاج

A: المستوى التكنلوجي

H_{α}^{Y}: المخزون المتوسط لرأس المال البشري المحسوب لجميع الأفراد.

β: يمثل معامل مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال المادي و$1-\beta$ تعني مرونة الإنتاج بالنسبة للعمال.

ومنه يكون تراكم رأس المال البشري على الشكل التالي (زقير، 2014-2015، ص49):

$$\dot{H}\beta H(1-U)$$

يمثل $\dot{H}$ التغير في التراكم الرأس المال البشري وβ هو مقدار فعالية نشاط تراكم رأس المال البشري و H تراكم رأس المال البشري، و $(1-U)$ هو الزمن المسخر للتعلم والحصول على المعارف المتعلقة بتراكم رأس المال البشري، وتشرح لنا هذه المعادلة كيفية تراكم المعارف لدى الفرد.

1-2-3-نموذج Barro

ينطلق نموذج Robert Barro من فكرة كون الإستهلاك الحكومي ممول من الضرائب وأنّ الإنفاق على البنى التحتية يعمل على تحسين ظروف النمو الإقتصادي، حيث يزيد من فعالية النشاط الإنتاجي للمؤسسات الخاصة ويكمل الاستثمار الخاص حيث أن هذه الزيادة في حجم الاستثمار الخاص ستتسبب في زيادة الضرائب ونمو الإيرادات الحكومية التي تؤدي بعد ذلك إلى زيادة

الإنفاق، حيث صاغ Barro دالة الإنتاج كما يلي (بوعكاز، 2015، ص 134):

$$Y(t) = AK(t)^{1-\alpha}.\mathrm{g(t)}^{\alpha}$$

حيث:

g: معدل الإنفاق الحكومي الفردي المحدد بالضريبة τ

K: رأس المال الفردي

α:يمثل مرونة الإحلال الزمنية

A: معدل التفضيل للزمن الحاضر

2-النفقات العامة كمحدد للنمو الإقتصادي حالة الجزائر من 1990 الى 2017

2-1-تطور المؤشرات الإقتصادية الكلية والنمو الإقتصادي في الجزائر

لقد شهد الإقتصاد الجزائري عدّة اختلالات خاصة نتيجة أزمة النفط الحادة سنة 1986 التي انخفض فيها سعر البرميل للبترول الى 13 دولار أمريكي مقابل 40 دولار أمريكي مابين 1980 و1985، الأمر الذي أدى الى ظهور اختلالات في هيكل الإقتصاد مما دفع الجزائر الى القيام بعدة اصلاحات، حيث شهدت الفترة من 1990 الى 1995 تدهور في الوضعية الإقتصادية حيث سجلت هذه المرحلة انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي من 62,05 مليار دولار أمريكي سنة 1990 الى41,76مليار دولار أمريكي سنة 1995، حيث انخفض اجمالي الدخل القومي من 59,95 مليار دولار أمريكي سنة 1990 الى 39,57 مليار دولار أمريكي سنة 1995، وارتفاع معدل التضخم الذي وصل الى 31,67% سنة 1992 كأعلى نسبة له بسبب إتباع سياسة مالية توسعية، وفي سنة 1994 انخفض معدل التضخم الى 20,05% ليرتفع مرة اخرى الى 29,78% سنة 1995 بسبب زيادة تحرير الأسعار ورفع الدعم على السلع الغذائية، حيث عرفت هذه الفترة ارتفاع معدلات البطالة ليصل الى 80,67% سنة 1995 ، حيث نلاحظ تدهور في ميزان المدفوعات من 1990 الى 1995 تخلله رصيد سالب سنة 1994 و1995، ومنذ سنة 2000 كان هناك تحسن في ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع أسعار

البترول، و انخفاض في معدلات التضخم مقارنة بفترة التسعينات، وانخفاض معدلات البطالة لتصل سنة 2017 الى 25,77 %، وارتفاع الدخل القومي، بسبب دخول الجزائر في برامج الإنعاش الإقتصادي والتوسع في السياسة المالية وعمليات دعم النمو من خلال البرامج الإنفاقية المختلفة، أما فيما يخص معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فهو متذبذب من سنة الى الى اخرى بسبب تأثره بالعوامل الخارجية (أنظر الملاحق 1و2).

2-2- دور النفقات العامة في تحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر

يلعب العنصر البشري دورا هاما في تنفيذ خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية ومن ثم فإنّ العبء الأكبر يقع على عاتقه، ومن هنا بدأ التنبه الى الإهتمام به والى توجيه الإستثمار اليه،لأنّ الإستثمار عموما سواءا كان في صورته المادية أو البشرية يهدف الى بناء الطاقة الإنتاجية للمجتمع، ومن ثم فإنّ الإهتمام بتنمية واستثمار الموارد البشرية يعمل على تحقيق النمو الإقتصادي، لذا تم الإهتمام بقطاع التعليم والصحة والبحث والتطوير لضمان معدلات نمو إقتصادي مرتفعة.

2-2-1- الإنفاق على التعليم والنمو الإقتصادي

والإنفاق على التعليم يؤدي الى رفع مستوى الكفاية الإنتاجية وزيادة معدل الإنتاج، ويؤكد البروفيسور **Schultz** أنّ أكثر من 50% من الصعود الذي طرأ على الدخل الأمريكي خلال السنوات الخمسينية من القرن الحالي إنّما يرجع الى ما طرأ على التعليم والثقافة من تقدم أدى بدوره الى تقدم انتاجية العامل، وهو اذ يؤكد أهمية التعليم في زيادة انتاجية العامل، بالإضافة الى ماسبق هناك عائد آغير غير مباشر يعود على المجتمع من جراء الإنفاق على التعليم، يتحصل هذا العائد في زيادة أوجه المعرفة والمهارات والإمكانيات عند جميع أفراد المجتمع، مما يؤدي الى تطوير وتحسين عملية الإنتاج، ومواجهة الظروف المتطورة وتغيرها اذا لزم الأمر، كما أنّه يساعد الأفراد على المشاركة في الحياة الإجتماعية والسياسية (هشام، 2006، صفحة 405).

حسب التقرير الإقتصادي العربي الموحد فقد كانت نسبة الإنفاق العام على التعليم من الإنفاق العام الإجمالي سنة 1990 تقدر ب 21,1% وفي 1996 سجلت ارتفاعا الى 24% وهذا راجع لتلك التعديلات التي ادخلت على السياسة الإنفاقية وعلى قطاع التعليم، وتبقى هذه النسبة مستقرة الى غاية 2007 وفي سنة 2008 انخفضت الى 20,03% لتبقى ثابة الى غاية 2011 وفي سنة 2013 انخفضت لتصل الى 11,4%

2-2-2- الإنفاق على الصحة والنمو الإقتصادي

يعد الإنفاق الصحي الجزء الأهم من الإنفاق العام حيث يشكل نسبة كبيرة من مكونات الطلب الكلي أو الناتج القومي اذ تصل الى أكثر من 35% منه، وإنّ القرار بتحديد توجهات الإنفاق العام وأولوياته مسألة مهمة في التأثير على مسار النمو الإقتصادي (عبد الله خضر، 2017، صفحة 35)، حيث يعتبر تمتع الإنسان بصحة جيدة هدف أساسي للتنمية البشرية وهدف من أهداف الألفية لأن الصحة الجيدة تساهم في النمو الإقتصادي من عدة نواحي (دريسي، 2005، صفحة 139):

- ✓ من زاوية انتاجية العمل: إنّ الصحة الجيدة تعطي للفرد المقدرة على بذل مجهود أكبر خلال نفس وحدة الزمن، والعمل لوقت طويل خلال نفس اليوم مما يساعد على زيادة الإنتاج.
- ✓ من خلال تحسين استخدام الموارد الطبيعية: تسمح الصحة الجيدة لأفراد المجتمع بإستخدام الموارد الطبيعية التي يتعذر الوصول اليها بسبب المرض

ولقد وضع بعض الإقتصاديين عدّة معايير تستخدم في قياس مدى التقدم الصحي من عدمه ومن أهم هذه المعايير مايلي (هشام، 2006، الصفحات 445-446):

- **عدد الوفيات لكل ألف من السكان**: عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان= معدل الوفيات الأطفال دون الخامسة – معدل الوفيات بين الأطفال الرضع (أقل من سنة)، فإرتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية.
- **معدل توقع الحياة عند الميلاد:** أي متوسط عمر الفرد، فكلما ارتفع معدل توقع الحياة دلّ ذلك على درجة من التقدم الإقتصادي.

كما توجد مؤشرات أخرى عديدة منها عدد الأفراد لكل طبيب، عدد الأفراد لكل ممرض، عدد الأفراد لكل سرير في المستشفى وهكذا.

وفي الجزائر حسب احصائيات البنك الدولي بلغ معدل الوفيات لكل 1000 شخص 6,31% سنة 1990 ثم بدأ في التناقص ليص هذا المعدل إلى 4,74% سنة 2007 ليبقى ثابت عند هذه النسبة الى غاية سنة 2009، ثم ليرتفع مرة أخرى بنسبة قليلة ليصل الى 4,76% سنة 2017، والملاحظ من هذه المعدلات أنها تناقصت لتحسن مستويات المعيشة، أما فيما يخص معدل توقع الحياة عند الميلاد سنة 1990 فقد كان 66 سنة ومنذ هذه السنة الى غاية 2017 فقد كان هناك ارتفاع في هذه المعدلات حيث أن العمر المتوقع عند الحياة سنة 2017 هو 76 سنة فهو متناقص نسبيا مقارنة بالدول المتقدمة التي يصل العمر المتوقع فيها الى 85 سنة.

2-2-3- الإنفاق على البحث والتطوير والنمو الإقتصادي

فالإنفاق على البحث والتطوير أحد المتطلبات المهمة التي تستخدم في قياس فعالية عمليات البحث والتطوير لعملية النمو والتنمية، والمؤشر الأكثر شيوعا في نسبة ما ينفق على البحث العلمي والتطوير قياسا إلى الناتج المحلي الإجمالي، فإذا كان الإنفاق على البحث العلمي والتطوير أقل من 1% من الناتج الوطني فإنّ التأثير المرجو من تلك البحوث سوف يكون محدودا، وأمّا إذا كان يتراوح مابين 1% و1,5% فهو في مستوى الحد الأدنى، وإذا كان يتراوح بين 1,5% و2% فإنّه يقع ضمن المستوى المقبول، وأما إذا زاد الإنفاق على البحث العلمي والتطوير عن 2% من الناتج الوطني الإجمالي لأية دولة فإنّ البحث العلمي يكون في مستوى مناسب على تطوير قطاعات الإنتاج بتقنيات جديدة (لامية، د.محمد، 2018، صفحة 35).

تعتبر عملية الإنفاق على البحث والتطوير عملية ضعيفة في الجزائر فحسب احصائيات البنك الدولي كانت نسبتها 0,23% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2001 وفي سنة 2002 ارتفعت بنسبة قليلة لتصل الى 0,37% وفي سنة 2005 تناقصت النسبة لتصل الى 0,07% وهي نسبة ضعيفة جدا، وفي سنة 2017 قدرت نسبة الإنفاق على البحث والتطوير في الجزائر 0,53 % فهي ضعيفة مقارنة بألمانيا 2,94%، الدانمارك 2,87%، السويد 3,25% سنة 2016.

2-2-4- الإنفاق العسكري والنمو الإقتصادي

إختلف الإقتصاديين في تحديد العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الإقتصادي، حيث يقوم الإتجاه الأول على إفتراض وجود علاقة موجبة بين الإنفاق العسكري والنمو الإقتصادي فيما يعرف ب **Guns And Better Approach**، يعني أنّ النفقات العسكرية تحفز النمو الإقتصادي ولاسيما في الدول الأقل نموا من خلال أنّ هذه النفقات لها آثار على تحفيز البحث والتطوير، توفير المهارات التقنية، والتدريب التعليمي وتوليد البنية التحتية اللازمة للنمو الإقتصادي، أما الإتجاه الثاني يفترض وجود علاقة سلبية بين الإنفاق العسكري والنمو الإقتصادي فيما يعرف ب **Guns Or Better**، حيث يرى أصحاب هذا الإتجاه أنّ النفقات العسكرية تؤثر على النمو الإقتصادي من خلال مزاحمة الإستثمار الخاص، والتأثير على كفاءة تخصيص الموارد (Brasovean، صفحة 151).

تهتم الجزائر كثيرا بالقطاع العسكري، فحسب احصائيات البنك الدولي فإنّ نسبة الإنفاق العسكري من اجمالي الناتج المحلي سنة 1990 قدرت ب 1,46% لترتفع وتصل الى 3,97% سنة 1998 ويعود سبب هذا الإرتفاع الى تدهور الأوضاع السياسية والأمنية، ومن سنة 1999 الى غاية 2006 كان الانفاق العسكري في تناقص ليصل الى 2,64% من اجمالي الناتج المحلي وذلك

بسبب الإستقرار الذي عرفته الجزائر، ليرتفع مرة أخرى ليصل سنة 2017 الى 6,01% من اجمالي الناتج المحلي وكل هذا لضمان الإستقرار في البلد ومن تهديدات داخلية أو خارجية.

خلاصة:

تمكنا من خلال دراستنا الى التوصل الى جملة من النتائج والتي تتمثل فيما يلي:

- تم تفسير النمو الإقتصادي من خلال نماذج النمو الخارجي خاصة نموذج SOLOW-SWAN الذي اهتم بموضوع التقدم التكنلوجي بإعتباره خارجي حيث يؤدي التقدم التكنلوجي الى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي على المدى الطويل، وبالتالي أعطى هذا النموذج تفسير لأسباب التفاوت بين الدول الغنية والفقيرة.
- إضافة الى نموذج النمو الخارجي تطرقنا الى نماذج النمو الداخلي والمتمثلة في نموذج Paul Romer ونموذج Lucas ونموذج Barro، بحيث اهتم الأول بأهمية تراكم رأس المال المادي والتكنلوجي في تحقيق النمو الإقتصادي، واهتم الثاني برأس المال البشري كمحرك للنمو الإقتصادي، أمّا الثالث فقد اهتم بالدور الذي تلعبه نفقات البنية التحتية في عملية النمو الإقتصادي.
- يمكن للسياسة المالية التأثير على مسار الإقتصاد من خلال أدواتها وخاصة النفقات العامة سواءا على المدى القصير أو على المدى الطويل.
- تسعى الدول الى توجيه السياسة الإنفاقية لدعم قطاع التعليم والصحة والإنفاق على عمليات البحث والتطوير بالإضافة الى النفقات الموجهة الى القطاع العسكري وذلك من أجل تحقيق نمو إقتصادي على المدى الطويل لأنّ هذا الأخير يعتبر من أهم المؤشرات الإقتصادية التي تعكس تطور إقتصاديات الدول بإعتباره المحرك الرئيسي للتنمية الإقتصادية.
- تميز معدل النمو الإقتصادي في الجزائر بالتذبذب وعدم الإستقرار وهذا راجع إلى ارتباط الإقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات وتغيره مرتبط بهذا الأخير.
- تبقى السياسة الإنفاقية في الجزائرية محدودة مقارنة بغيرها من الدول المتقدمة، فالمبالغ الموجهة لدعم التعليم والصحة والقطاع العسكري والنفقات على البحث والتطوير لا تكفي لضمان تحقيق معدلات نمو إقتصادي مرتفع على المدى الطويل.

توصيات الدراسة:

- توجيه النفقات العامة نحو المشروعات الإنتاجية والتي تدر أرباحا وتعمل على تحقيق النمو الإقتصادي

- إعادة النظر في السياسة المالية واعادة اصلاحها بما يتوافق مع تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية و السياسية.

- ضرورة ترشيد الإنفاق الحكومي خاصة الإنفاق الإستهلاكي بما أنه لايدر أي ناتج والذي يعيق النمو الإقتصادي.

- يجب توجيه النفقات العامة نحو مشروعات البنية التحية لما لها من أثر إيجابي في توفير الشغل وتحقيق النمو الإقتصادي.

آفاق الدراسة:

تفتح هذه الدراسة المجال من أجل دراسة مواضيع ذات صلة بهذا البحث:

- الإنفاق على البنية التحتية ودوره في تحقيق النمو الإقتصادي.
- مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق النمو الإقتصادي.
- التنسيق بين السياسة المالية والنقدية ودورها في تحقيق النمو الإقتصادي.
- دور السياسة المالية في دعم الإستثمار الخاص

قائمة المصادر والمراجع:

- **الكتب:**

- اسماعيل محمد بن قانة، 2012،اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)، ط1، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن

- أشواق بن قدور، 2012،تطور النظام المالي والنمو الإقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان،الأردن

- محمد مدحت مصطفى، 1998،النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الإقتصادية، الإشعاع للنشر والتوزيع، الإسكندرية

- هشام مصطفى الجمل، 2006، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية، بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية.

- **المقالات في مجلة علمية**

- دريسي أسماء، 2005، تطور الإنفاق الصحي في الجزائر ومدى فعاليته في اصلاح المنظومة الصحية خلال الفترة 2004-2013، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الإقتصادية، العدد 6، ص139

-عبد الله خضر عبطان، 2017، قياس أثر العلاقة المتبادلة بين الإنفاق الصحي والنمو الإقتصادي، العراق نموذجا للمدة 1990-2013، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد 50، ص 35

- لامية حروش، محمد طوالبية، جانفي 2018، البحث العلمي والتطوير في الجزائر الواقع ومستلزمات التطوير، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 19، ص35

➢ **الرسائل الجامعية**

- ايمان بوعكاز، 2015، أثر الإنفاق العمومي على النمو الإقتصادي، دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011)، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه، شعبة اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة

-ضيف أحمد، 2014-2015، أثر السياسة المالية على النموالإقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012، اطروحة نيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

- عادل زقير، 2014-2015، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الإقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1998-2012، اطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

- نسيمة سابق،2015-2016، أثر الإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الإقتصادي، دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2014، اطروحة نيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد مالي، جامعة لحاج لخضر باتنة.

➢ **المراجع باللغة اللاتينية:**

- Brasovean, Laura Obreja, The Impact Of Defense Expenditure On Economic Growth, Romanian Journal Of Economic Forecasting, Vol 13, No 4

- Katheline Schubert, La Croissance,Analyse Macroéconomique 1, Edition La Découverte, Paris,2000

-Mohamed Tlili Hamdi, Rami Abdelkafi, Elements De Croissance 43 Economique, Centre De Publication Universitaire, Tunisie, 2009

- Paul A .Samuelson ,William D Nordhaus ; economics, TATA Mc Graw Hill Education private Limited, 19th edition ,New Delhi, 2010
- Robert J Baro Xaveier Salsa-I-Martin,Economic Growth, 1th Edition, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London, England,1999
- http://www.albankaldawli.org
- http://www.bank-of-algeria.dz

الملاحق:

الملحق (01) : تطور الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي من 1990 الى 2017

المؤشرات / السنوات	الناتج المحلي الإجمالي GDP			الدخل القومي		
	اجمالي الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)	نمو الناتج المحلي الإجمالي %	نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي%	اجمالي الدخل القومي(مليار دولار أمريكي)	نمو اجمالي الدخل القومي %	النمو في نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي%
1990	62,05	0.8	1,75-	59 .95	0.69	-1.86
1991	45,72	-1.2	3,59-	43 .49	-2.89	-5.24
1992	48,00	1 .8	0,55-	45.84	2.41	0.05
1993	49,95	-2.1	4,2-	48.20	-0.91	-3.07
1994	42,54	-0.9	2,91-	40.81	-1.49	-3.49
1995	41,76	3.8	1,85	39.57	2.58	0.66
1996	46,94	4.1	2,31	44.38	3.68	1.89
1997	48,18	1.1	0,51-	45.96	1.87	0.25
1998	48,19	5.1	3,54	46.19	6.02	4.45
1999	48,64	3.2	1,76	46.35	2.41	0.98
2000	54,79	3.8	2,43	52.08	2.46	1.09
2001	54,74	3	1,68	53.15	5.86	4.49

2002	56,76	5.6	4,28	54.57	4.47	3.16
2003	67,86	7.2	5,85	65.41	7.30	5.95
2004	85,33	4.3	2,94	81.81	3.51	2.16
2005	103,20	5.9	4,45	98.11	4.03	2.60
2006	117,03	1.7	0,21	112.35	2.76	1.27
2007	134,98	3.4	1,80	133.00	7.41	5.77
2008	171,00	2.4	0,71	169.77	3.43	1.77
2009	137,21	1.6	0,10-	135.90	1.50	-0.24
2010	161,21	3.6	1,76	160.82	4.51	2.62
2011	200,02	2.9	0,93	197.90	1.76	-0.18
2012	209,06	3.4	1,32	205.18	2.20	0.17
2013	209,75	2.8	0,70	205.26	2.43	0.37
2014	213,81	3.8	1,73	209.19	3.83	1.77
2015	165,87	3.8	1,79	161.42	3.39	1.43
2016	159,05	3.3	**1,73**	157.48	**5.48**	**3.57**
2017	**170,37**	**1,70**	**-0,1**	167.87	-	-

المصدر: البنك الدولي http://www.albankaldawli.org

الملحق (2): تطور بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية من 1990 الى 2017

المؤشرات / السنوات	رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار امريكي)			معدل التضخم%	معدل البطالة%
	رصيد الميزان الجاري	رصيد حساب رأس المال	المجموع		
1990	1,42	1,2	-0,22	16,65	19,8
1991	2.36	-1,02	1,34	25,89	60,11
1992	1.3	-0,1	1,2	31,67	66,96
1993	0,8	-0,83	-0,03	20,54	67,33

1994	-1,82	-2,54	-4,36	29,05	70,58
1995	-2,25	-4,05	-6,3	29,78	80,67
1996	1,25	-3,35	-2,1	18,68	80,66
1997	3,45	-2,29	1,16	5,73	72,77
1998	-0,91	-0,83	-1,74	4,95	73,80
1999	0,02	-2,40	-2,38	2,65	72,86
2000	8,93	-1,36	7,57	0,34	84,35
2001	7,06	-0,87	6,19	4,23	77,04
2002	4,36	-0,71	3,65	1,42	71,84
2003	4,84	-1,37	3,47	4,27	64,22
2004	11,12	-1,87	9,25	3,96	47,37
2005	21,18	-4,24	16,94	1,38	41,13
2006	28,95	-11,22	17,73	2,31	32,76
2007	30,59	-1,08	29,51	3,67	36,30
2008	34,45	2,54	36,99	4,86	29,47
2009	0,41	3,45	3,86	5,73	26,72
2010	12,16	3,42	15,58	3,91	27,35
2011	17,77	2,38	20,15	4,52	25,31
2012	12,30	-0,24	12,06	8,89	26,62
2013	1,00	-0,70	0,3	3,25	24,61
2014	-9,28	3,40	-5,55	2,92	26,25
2015	-27,29	-0,25	-27,54	4,78	26,67
2016	-26,22	0,19	-26,03	4,60	26,18
2017	-12,37	1,31	-11,06	6,80	25,77

المصدر: بنك الجزائر http://www.bank-of-algeria.dz النشرات الإحصائية الثلاثية (السنوات 2008-2017)

أحمد ضيف، مرجع سابق، ص184

البنك الدولي **http://www.albankaldawli.org**